الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

٥,١ تمهيد

يحتوي الفصل الخامس النتائج والتوصيات على مناقشة النتائج التي حصلت عليها الدراسة عن دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما يشمل الدراسة التوصيات والتوصيات للدراسات المستقبلية ومساهمة الدراسة العلمية والأكاديمية وأوجه قصور الدراسة وخلاصة الدراسة. وسوف نتناول كل نقطة فيما يلي:

٥,٢ الخاتمة

تم التعرف على دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجرائم الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والصلاحيات الممنوحة لمأمور الضبط القضائي بموجب المادة رقم ٤٧ من قانون الإجراءات الجزائية في القبض على مرتكبي الجرائم الجمركية وإحالتهم للنيابة العامة، وتم تسليط الضوء على دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجرائم الجمركية بشكل كبير. ولقد اتبعت الدراسة المنهج المختلط، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجرائم الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة. واتبعت الدراسة المنهج النوعي وذلك لدراسة الأسباب والدوافع والظروف الداخلية والخارجية التي أدت إلى الجرائم الجمركية ودور الإجراءات الجزائية في الحد من الجرائم الجمركية.

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل العديد من الجهود التي تؤدي إلى حماية الدولة والمجتمع من مخاطر الجرائم الجمركية، حيث أن الدولة على المستوي القانوني والتشريعي تطبق قانون الجمارك الموحد فضلاً عن اشتراكها في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تجرم الجرائم الجمركية بشكل واضح. ولقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها منح مأمور الضبط القضائي المزيد من الصلاحيات والعمل على توسيع صلاحيات النيابة العامة وتشديد الغرامة المالية على مرتكب الجريمة الجمركية.

٥,٣ النتائج

تناولت الدراسة مناقشة النتائج عن دراسة دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عملت الدراسة على إحابة أربعة أربع أسئلة تحقيقا لأهداف الدراسة. والتوصل إلى حلّ مشكلة الدراسة حول الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دور الإجراءات الجزائية في المساهمة في الحد من الجريمة الجمركية. وسوف نتناول مناقشة النتائج الخاصة بالإجابة عن أسئلة الدراسة، كما في الفقرات الآتية:

١. توصلت الدراسة أن هناك العديد من النصوص القانونية التي تستخدم في مواجهة الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث شددت المادة ١٤٢ من قانون الجمارك الموحد وخاصة إدخال البضائع بالتحايل من الدوائر الجمركية، وكذلك فإن المادة ١٤٣ شددت على عدم دخول البضائع وعلى ضرورة وجود قرينة قانونية لحيازة التهريب.

٢. توصلت الدراسة أن قانون الجمارك الموحد قد تعرض للعديد من المناقشات والمداولات من أجل الاتفاق على آليات العمل بهذا القانون وإبراز المواد الخاصة به والحد من ارتكاب الجريمة الجمركية

ليس في دولة الإمارات العربية المتحدة فقط بل في كاف المنافذ الجمركية بين الدول الخليجية من أجل الحد من الجرائم الجمركية.

٣. توصلت الدراسة إن قانون الجمارك الموحد يشمل العديد من الإجراءات والأساليب التي تطبق في المنافذ الحدودية بين الدول الخليجية بشكل كبير والتي تؤدي إلى انضبط المنافذ الجمركية بين الدول الخليجية بشكل كبير. كما أن المادة رقم ١٤٥ من قانون الجمارك الموحد قد شددت على ضرورة توافر الركن المادي والمعنوي والتشريعي للجرائم الجمركية.

٤. توصلت الدراسة أن هناك العديد من القواعد الإجرائية التي من الواجب اتباعها للحد من الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تناولت المادة ٣٢ من قانون الإجراءات الجزائية أن مأمور الضبط القضائي ملتزم بالتفتيش وجمع الأدلة حول ارتكاب الجريمة الجمركية، وكذلك أكدت المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجزائية أنه لابد من تفيش المتهم والقبض عليه في حالة توافر دليل مادي يدل على ارتكاب الجريمة الجمركية، حيث أوضحت النتائج أن مأمور الضبط القضائي لابد أن يقوم بتحريز ومصادرة الآلات والمعدات والبضائع التي تم تهريبها حال مشاهدة وإدراك وقوع الجريمة الجمركية، وكذلك يجب ضبط كافة الآثار التي تثبت ارتكاب الجريمة الجمركية.

٥. توصلت الدراسة أن هناك العديد من التدابير والجهود التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي تحد من ارتكاب الجريمة الجمركية.

٦. توصلت الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بجهود كبيرة من أجل الحد من الجريمة الجمركية بشكل كبير، حيث أن القانون الإماراتي قد ألزم مأمور الضبط القضائي بتوفير الأدلة واستجواب المتهمين الذين ارتكبوا الجرائم الجمركية.

٧. كما توصلت الدراسة أن القانون الإماراتي قد ألزم مأمور الضبط القضائي بالقيام باستجواب المتهمين من خلال مواجهتهم بالأدلة المادية التي تثبت ارتكابهم الجريمة الجمركية وذلك بعد إحالتهم للنيابة العامة.

٨. توصلت الدراسة إن المشرع الإماراتي قد أعطي لمأمور الضبط القضائي حق حبس المتهمين إذا لم يقدموا أي دليل مادي يدل على براءتهم في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ القبض على المتهمين بارتكاب الجريمة الجمركية.

٩. توصلت الدراسة أن المشرع الإماراتي قد سلط الضوء على العديد من المواد القانونية التي تهدف إلى الحد من الجريمة الجمركية من بينها المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجزائية والتي تشير إلى ضرورة سماع أقوال الأشخاص المشتبهين بارتكاب الجريمة الجمركية أو كل من له صله بارتكاب الجريمة الجمركية، وكذلك فإن مأمور الضبط القضائي يقوم بتدوين الجريمة وأسباب ارتكابها ووقت ارتكاب الجريمة الجمركية وكل ما يتعلق بالجريمة الجمركية.

١٠. توصلت الدراسة أن المشرع الإماراتي قد أكد بنص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجزائية أن المتهمين يجب عليهم الإدلاء بأقوالهم لمأمور الضبط القضائي، حيث يجب أن يجيب المتهمين على كافة الأسئلة فضلاً عن ضرورة ذكر أسم المتهم ومحل إقامته ووجهته الذي يذهب إليها أو يغادر منها للتأكد من ارتكاب الجريمة الجمركية. وكذلك فإن مأمور الضبط القضائي يجب أن يحصل على الهوية الشخصية للتأكد من تطابق البيانات الجمركية مع المعلومات الموجودة في الهوية الوطنية.

٥,٤ مساهمات الدراسة

هناك العديد من المساهمات التي تميزت بها الدراسة من بينها مساهمات نظرية ومساهمات علمية، حيث أسهمت الدراسة في التعرف على الجرائم الجمركية من قانون الجمارك الموحد المعمول به بين الدول الخليجية. كما كشفت الدراسة عن أهمية دور الإجراءات الجزائية في الحد من الجريمة الجمركية بشكل كبير وخاصة النصوص نص المادة ١٤٢ و١٤٣ و١٤٥ و١٧٥ من قانون الجمارك الموحد، حيث تناولت الدراسة الإطار المفاهيمي لقانون الإجراءات الجزائية وأنماط الجريمة وسلوك المجرمين وكيفية ارتكابهم الجريمة بشكل واضح.

كما إن الدراسة كشفت عن أهمية دور قانون الإجراءات الجزائية وتعزيز صلاحيات مأمور الضبط القضائي وأهمية الدور البارز الذي تمارسه الأجهزة المعاونة له بشكل كبير، وكذلك فإن الدراسة كشفت عن دور النيابة العامة في التحقيق مع المتهمين وإثبات التهمة أو نفيها عن الجناة، أما المساهمات العملية فقد كشفت الدراسة عن الدور المحوري لقانون الجمارك الموحد ومدى فعاليته في الحد من الجريمة الجمركية بشكل كبير، كما كشفت عن الدور المحور لقانون الجمارك الموحد في توحيد الإجراءات والمستندات التي تساهم في توحيد ممارسات المنافذ الجمركية بشكل كبير. كما كشفت الدراسة عن الغاية من تطبيق قانون الجمارك الموحد بين الدول الخليجية بهدف تشديد الإجراءات على المنافذ الجمركية بين الدول الخليجية بشكل واضح.

٥,٥ التوصيات

أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات الآتية:

أ. العمل على تعديل النصوص القانونية الخاصة بقانون الجمارك الموحد، وتطبيقه بشكل صارم دون وجود تجاوزات لصالح أحد الأفراد أو المؤسسات.

ب. العمل على توسيع نطاق تطبيق قانون الجمارك الموحد، ليشمل كافة الدول العربية والإسلامية وخاصة دول الشرق الأوسط وذلك لتنشيط حركة التجارة بين الدول العربية.

ت. العمل على توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا وخاصة الذكاء الاصطناعي في عملية المراقبة والتفتيش بين المنافذ الجمركية للدول الخليجية.

ث. توسيع نطاق دراسة أنماط الجرائم الجمركية والعمل على التدقيق في شخصية المجرمين الذين ارتكبوا الجرائم الجمركية بشكل كبير.

ج. إنشاء محاكم جمركية مخصصة لسرعة النظر في قضايا الجرائم الجمركية على أن تقوم بتسريع واختصار خطوات وإجراءات التقاضي.

ح. عدم التهاون في تهريب الممنوعات وتغليظ عقوبة تهريب المخدرات والمواد السامة والمواد منتهية الصلاحية بشكل كبير.

خ. دراسة القوانين الجمركية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، ومحاولة محاكاة نفس التجربة بين الدول الخليجية بشكل كبير.

د. العمل على توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخليجية، وتنشيط حركة التجارة بين الدول الخليجية والدول العربية والإسلامية الأخرى.

ذ. تحسين مستوى التعاون بين العديد من الأجهزة الأمنية والأجهزة الحكومية الأخرى، من أجل سرعة تفتيش العديد من المواد؛ مثل المواد الغذائية وصلاحية المواد الخام، واكتشاف صلاحية الاستيراد من بلد المنشأ.

ر. سرعة التعاون والتنسيق بين المسؤولين في المنافذ الحدودية بين الدول الخليجية، وتوحيد المستندات الورقية وتوحيد الموقع الإلكتروني للجمارك بين الدول الخليجية.

٥,٦ التوصيات للدراسات المستقبلية

بعد استعراض نتائج الدراسة، فإنه يمكن القول إن الدراسات المستقبلية يجب أن تركز على ثلاثة محاور هامة، **الأول**: إجراء مقارنة مع الاتحاد الجمركي لدول الاتحاد الأوروبي، للاستفادة من القوانين الجمركية من جانب تعامل الدول الأوروبية بعضها البعض وبين الدول الأوروبية مع العالم الخارجي.

الثاني: أن تركز الدراسات المستقبلية على تنمية وتنشيط حركة التجارة مع دول شمال إفريقيا بشكل كبير، نظرا لسعة حركة التبادل التجاري والجمركي.

الثالث: أن تركز على القوانين الجمركية بين الدول العربية والدول الخليجية، في إطار منظمة التعاون الإسلامي وتفعيل الاتحاد الجمركي بين هذه الدول ومحاولة فرض التعريفة الجمركية الموحدة بشكل واضح.